

السنيرة يملأ الفراغ بقرار من واشنطن... والمعارضة تساعد بارتباكها

يفسر التدخّل الفخّ في الشؤون الداخلية اللبنانية تطميناً للحلفاء، وإصراراً على الفراغ الذي تحاول حكومة السنيرة الآن، استكشاف فرص ملته، مستفيدة من ارتباك خصومها. إن ذلك يعني، بكلام أكثر مباشرة، استمرار الوضع على ما هو عليه، وسقوط احتمالات التوافق، ولو كابر بعض الوسطاء لاحتماء التوتّر أو لإثبات الحضور السياسي أو الإعلامي.

ماذا تفعل المعارضة حيال ذلك (والمقصود، طبعاً، في كل سياق النصّ، المعارضة «الرسمية» ممثلة أساساً بثلاثي «حزب الله»، «التيار الوطني الحر»، و«حركة أمل»؟) سيحتج النقاش في هذا العنوان إلى متابعة لاحقة. إلا أننا نكتفي الآن بالقول إن تكتيك أطراف المعارضة المذكورة قد استنفد (أي استهلك تماماً). لقد ركّزت على مسألة إخلال خصومها ب«الديموقراطية التوافقية» في النظام الطائفي اللبناني. وتحت هذا شعار جرى تنظيم النشاطات وحشد مئات الآلاف وصياغة الشعارات التي تركّزت وانحصرت لفترة طويلة وحتى الآن، في مطلب «الثلاث المعطل».

في المقابل، كانت شعارات الأخرى تذهب، رغم ديمagogيتها، نحو الدفاع عن الديموقراطية، وحقّ الأكثرية في الحكم، في مقابل حقّ المعارضة في إبداء الرأي وفي الاحتجاج بالوسائل الدستورية والقانونية...

لا يزيد الآن على القول إن هذا السلاح غير فعال. وهو غالباً سلاح في يد دعاة التفتيت يهدف الهيمنة، حتى إسرائيل استخدمت سلاح التمييز حين قصفت مناطق، وحيدت أخرى. وفي جملة سلبات هذا السلاح أيضاً، الإسهام في تأييد «المؤقت» في الدستور اللبناني. نعني بذلك تصوير التقاسم الطائفي نظاماً ثابتاً ومقدساً لا يجوز الإخلال به ويتوازنته، فضلاً عن إمكانيات تغييره وإصلاحه، حتى وفق البنود الدستورية المرزمة المعروفة التي تتناولها المواد 22 و24 و95 من الدستور اللبناني.

المعارضة المذكورة مطالبة بإعادة تقييم وتقويم الوضع؛ هي تستطيع مثلاً، اعتماد مقاربة أخرى، قوامها إيجاد صيغة لانتخاب العماد سليمان رئيساً للجمهورية من ضمن «سلة»، يحقق جُلها بالنضال وبالضغط السياسي والشعبي، لا بالمساومات التي باتت تفتقر إلى الأساس الضروري لفرضها. ويصبح تقرب موعد الانتخابات النيابية هو الشعار الجديد، المناسب، عوضاً عن «الثلاث الضامن» (على أهمية ذلك في منع الاستباحة السياسية والأمنية للبلاد). ويستدعي ذلك اعتماد قانون انتخاب نسي، وتدرجاً، غير طائفي...

قد يؤدّي ذلك إلى تشكيل حكومة من لون واحد. لا بأس. ففي المقابل، يمكن إعادة استنهاض وضع شعبي ضاغط بدرجة فعّالة، شرط أن تكون القضايا الأساسية حاضرة في برنامج المعارضة ومطالبها: قضايا الإصلاح والأزمة الاقتصادية القتالة، إلى قضايا السيادة والديموقراطية وبناء دولة القانون والمؤسسات والقضاء المستقل. على الأقل، من خلال هذا التوجّه، تكسب المعارضة نفسها، حين تصحّ قوّة ذات تمثيل واسع وراجح، وذات برنامج وطني يحول دون أن يستمرّ الصراع بين قوى خارجية تستقطب، إلى هذا الجانب أو ذلك، الأطراف الأساسية في الصراع الداخلي اللبناني!

* كاتب سياسي لبناني

مثلاً، من أجل تعزيز فرص حضورهم في المنطقة، في مرحلة ما بعد التعرّ الأميركي. وأهمية هذا الاستنتاج الآن هي للقول إنّه ليس في سياسة الأميركيين، من العراق إلى فلسطين إلى لبنان، أي دور لسواهم. وهذا يفسّر ذلك الصلف الذي تعامل به الرئيس جورج بوش مع الاتصال الذي أجراه الرئيس الفرنسي بالرئيس السوري. وهو كذلك

لا بأس إن تشكّلت حكومة من لون واحد. ففي المقابل، يمكن إعادة استنهاض وضع شعبي ضاغط، شرط أن تكون القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسيادية الأساسية حاضرة في برنامج المعارضة ومطالبها



مشادة كلامية بين النائبين علي عمار ونقولا فنوش في البرلمان (أرشيف - بلال جاويش)

لبنان. لقد أغدقت على الرجل صفات ومزايا لا شبيه لها في العلاقات بين الدول.

ومع اقتراب الاستحقاق الرئاسي، كان الحفاظ على السنيرة وحكومته، في حدّ أدنى، هو الخطّ الأحمر الأميركي الذي لن يسمح الأميركيون بتجاوزه ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. ويصادف أن الفراغ في سدة الرئاسة إذا تعذّر المجيء برئيس من فريق 14 آذار، هو السبيل الأسلم لكي تحتفظ الإدارة الأميركية بنفوذها الراهن في لبنان. لم يكن هذا الأمر سراً. وهو قد انكشف تباعاً، مع متابعة الإدارة الأميركية على عرقله كل الوساطات، بتنسيق كامل مع فريق سعودي، (ومع فريق لبناني «خاص» أيضاً)، معتمدة تكتيكاً ذكياً، قضى بامتصاص الضغوط الدولية، (الأوروبية خصوصاً) والعربية واللبنانية، لسلك طريق الوفاق. وهي أشهرت في مقابل ذلك سيف الانتخاب بالأكثريّة البسيطة. وهكذا جاءت المحصلة: سقط الانتخاب بالنصف رأئداً واحداً، وسقط الوفاق، وبقيت حكومة السنيرة، تمارس صلاحياتها وصلاحية الرئيس المفقود، في وقت واحد!

يمكن القول إن الوسطاء قد عملوا في الوقت الضائع. وهم استخدموا أو خدموا، بقصد أو غير قصد، عملية حكومية الوقت المذكور. لا يعني ذلك جهوداً جادة بذلها الفرنسيون

سعد الله مززعاني *

منذ استفاد المهلة الدستورية لانتخاب خلف للرئيس إميل لحود قبل نحو شهر، طرأت تبدّلات تثير الكثير من الأسئلة، وتستدعي حتى المفاجآت.

لقد أدّت التوازنات الداخلية، ومدخلات الوسطاء (الفرنسي خصوصاً)، وتحوّلات الموقف الأميركي (نحو المفاوضات بدل التهديد والضغط) إلى احتواء الجانب الأكثر خطورة في احتمالات تدهور الوضع في البلاد باتجاه الفوضى الشاملة. ونجم عن ذلك تراجع فريق السلطة (14 آذار) عن إجراء الانتخابات بواسطة أكثرية بسيطة، لا تكفي لانعقاد جلسة دستورية، وإن كانت كافية في حال تأمين نصاب الانعقاد الدستوري (الثلاثان)، لإنجاح مرشح أوحد أو مرشح متنافس مع سواه.

ودفعت لقاءات مؤتمر «أنابوليس» هذه المناخات إلى مدى أبعد، في كشف حاجة الإدارة الأميركية إلى سلوك سبيل المساومة مع خصومها، بما انعكس في لبنان خيبة واضحة لدى حلفاء هذه الإدارة والمراهنين على تشددها، وفي مقدمتهم رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي «واللقاء الديموقراطي» النائب وليد جنبلاط. وأعقب ذلك مباشرة، مبادرة فريق الأكثرية الموالي إلى إسقاط كل طرقاته ومواقفه «المبدئية» ب«رفض تعديل الدستور لمصلحة أشخاص»، وإعلان تبني ترشيح العماد قائد الجيش ميشال سليمان «مرشحاً توافيقاً لرئاسة الجمهورية»...

في سياق الأحداث يومها، نظر إلى تلك الخطوة المفاجئة (حتى لفريق أساسي من الأكثرية)، على أنها تتضمّن أمرين متلازمين:

الأوّل، تأكيد اختلال التوازن الخارجي (خصوصاً) لغير مصلحة الأكثرية، والثاني هو سعي هذا الفريق نحو تدارك ذلك من خلال مبادرة - مناورة تبني ترشيح العماد سليمان للرئاسة.

لقد أربكت هذه الخطوة، بشكل واضح، المعارضة التي ما زالت عاجزة عن صياغة ردّ مقنع حتى هذه اللحظة. وكشّف ذلك خللاً إضافياً في سياسات تلك المعارضة، وفي أدائها، وحتى في مواكبتها للأحداث: فهي فوجئت بخطوة فريق السلطة بالانعطاف نحو تبني ترشيح قائد الجيش. وفوجئت أيضاً بالموقف الأميركي الذي كرسته زيارته السفير دايفيد ولش مبعوثاً (مع إليوت إبرامز) من «كل» الإدارة الأميركية إلى لبنان، تمهيداً للموقف التصعيدي الذي أعلنه الرئيس الأميركي نفسه، بعيد ذلك.

ويمكن الآن إعادة رسم السياق الحقيقي للموقف الأميركي على الشكل الآتي: لقد تابرت واشنطن على اعتبار لبنان حلقة نجاح في سياستها الشرق أوسطية. وهي حاولت أن تدفع بقوى لبنانية داخلية حليفة في مسار تعزيز هذا النجاح وتكريسه وإعطائه مفاعيل تتخطى الوضع اللبناني. وعندما عجزت هذه القوى عن ذلك، حصل التدخل الخارجي، بقرار أميركي وبواسطة الألة العسكرية الإسرائيلية (عدوان تموز 2006). ولم تخف وزيرة الخارجية الأميركية رهان الإدارة على أن يحدث ذلك التدخل تحولاً جوهرياً، من شأنه تدارك ما حصل من تعرّ كبير في العراق...

وفي مجرى هذه العملية، كان للرئيس فؤاد السنيرة و«فريقه» دور كبير في تنفيذ السياسات الأميركية في

حول قضية «فخري كريم ضدّ سماح إدريس»: سنكون إزاء محاكمة أيّ منهما؟

يجري لا يتعلق بشؤون «الثلب» والمرافعات القضائية، بل هو صراع بين صنفين من «المثقف التقدمي»: أول يؤمن بقوة الحجج الفكرية (لا القضائية)، لكنه يؤمن أيضاً بأنه لا تقدمة على الضد من المصالح الوطنية والقومية، وثان... دعنا نقل إنه يؤمن تحديداً بعكس ذلك.

يتحدث مقال آخر عن مرحلة أخرى مثيرة للجدل في تاريخ السيد كريم عند إشرافه على الشؤون المالية للحزب (مقال باسم «الكارز الحزبي» بعنوان «إلى سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي» موقع رزقار 15 كانون الأول 2002).

من البديهي أن من حق فخري كريم أن يرد على مثل هذه الاتهامات، مثلما أشار بيار أبي صعب في «الأخبار» (19 كانون الأول). لكن إن لجأ إلى المحاكم للرد على اتهامات وُرد ما هو أفضّل منها بكثير في موقع مقرب من «الحزب الشيوعي العراقي»، فإن ذلك يبعث على الاستغراب: إن لماذا يجب أن يكون ما ينشره موقع صديق للسيد كريم مشكل سماح إدريس؟ سيكون موقفاً مفهوماً تماماً لو أن قضايا السيد كريم في المحاكم شملت مصادر المقالات التي يتهمها ب«ثلبه» (مثل رزقار) ولم تتعلق بسماح إدريس بالتخصيص. وفي نهاية الأمر، ومثلما قال أبي صعب، فإن مبادرة كريم هذه «تريد أن تمنح السجال في قضايا ملحة ومصيرية لا تحتمل أيّة مساومة».

لكن قبل ذلك وبعده، فإن التهديد القضائي الموجه إلى سماح إدريس هو تهديد مؤسسة عريقة ومستقلة تعاني الأمرين للحفاظ على حد أدنى من الاستمرار في إنتاج الثقافة الرفيعة مثل مؤسسة «دار الآداب». لم يبق إدريس صامتاً إزاء كل ذلك. فكانت افتتاحية العدد الأخير لـ«الآداب» الذي صدر منذ ثلاثة أسابيع موجهة إلى صلب الموضوع: «مال الثقافة»، ومن ثم خلفياتها السياسية. فما

بل ومن «السيد الرئيس» جلال الطالباي شخصياً، ومن «مستشاره للثقافة» السيد فخري كريم. كانت تعليقات بعض «المثقفين» الدعائية الفجة والأشبه بالفضيحة الفكرية (منها مثلاً قول أحد الشعراء من دون أي تردد أو حياء: «إنني سعيد الآن لأنني في مؤتمر حر على أرض حرة») هي ما استفز على ما يبدو إدريس، بل استفز كتاباً لا يبتعدون كثيراً عن رؤى فخري كريم نفسه (انظر: محمد هاشم «مهرجان المدى الثقافي، لماذا في أربيل؟» موقع «إيلاف» 24 نيسان/أفريل 2007).

أكثر ما هال إدريس «كسل» المدعوين إلى أربيل، إذ امتنعوا عن رؤية البديهيات نفسها. ومن بين هذه البديهيات التي تبطل الاعتقاد بالتحديد أننا إزاء «مؤتمر حر» و«أرض حرة»، إلى جانب مجموعة من المعطيات ليست أقلها الحريات الكثيرة المهذورة في كردستان العراق حسب تقارير أممية، التاريخ السياسي المثير للجدل لمنظم المؤتمر السيد فخري كريم. فقد أشار إدريس إلى «اختناق» الإنترنت بمعلبات لا تنتهي حول ما يحوم حول الرجل

من شكوك قوية وفي كل الاتجاهات. ولم ينشر إدريس إلى مصادر هذه الشكوك، لا لعدم وجودها على الأرجح، بل لكثرتها وصعوبة نشرها في قسم الهوامش. ساختار هنا بعضها، ولن أحيل على مواقع أو مصادر تكّن العداء الفصح للسيد كريم أو «الحزب الشيوعي العراقي» (الذي كان من أكبر الأحزاب الشيوعية العربية، وخاصة أيام «الربيع فهد» أشهر الشيوعيين العرب على الإطلاق).

أشير مثلاً إلى مذكرات الشيوعي العراقي أبو جلال (شوكت خزندار) الصادرة سنة 2005، ونشر موقع «الحوار المثمن» أو «رزقار» (الذي أصبح يسمى «أحوار») وينشر بالمناسبة مقالات فخري كريم تلخيصاً مطوّلاً لها يحتوي معلبات تتضمن دور كريم بوصفه «رئيس الجهاز الأمني» للحزب (!!). في المقال تفاصيل تقشعز لها

طارق الكحلوي *

يتعرض لرئيس تحرير مجلة «الآداب» البيروتية، سماح إدريس، لملاحقة قضائية بسبب رأي أبداه في أحد الأعداد الأخيرة لـ«الآداب». ففي افتتاحية عدد أيار (مايو/حزيران) 2007 بعنوان «نقد الوعي النقدي: كردستان - العراق نموذجاً»، كتب إدريس تحليلاً عن فئة من المثقفين الذين عرفوا بعض الازدهار إثر غزو العراق. وهي فئة من «التقدميين» ذوي الأصول اليسارية الذين يتميزون رهنأ بالاستهلاك الشعراي المغربي لعناوين مثل «الديموقراطية التقدمية» و«الثقافة الحقوية» و«الحرية ضد الظلامية والانغلاق»، في الوقت الذي يمكنهم فيه أن يعلنوا، بكل الجدية الممكنة، أن ما يجري في العراق إثر نيسان/أفريل 2003 على وجه الخصوص هو «مسار دمقرطة وحرية». ومن بين أبرز هؤلاء «المثقف التقدمي» السيد فخري كريم، السكرتير السابق والعضو القيادي في «الحزب الشيوعي العراقي»

وصاحب المؤسسة الإعلامية «دار المدى». لكن ما الذي جعل السيد فخري كريم و«تقدميته» تحديداً موضوع افتتاحية في مجلة «الآداب»؟ كانت مناسبة افتتاحية إدريس التعليق على «مهرجان المدى» الذي ضم في مدينة أربيل في ربيع 2007 مئات «المثقفين» العرب بدعوة من «حكومة إقليم كردستان»،

رئيس التحرير جوزف سماحة
سكرتير التحرير
وفيف قانصوه خالد صافية
المدير الفني اميك منعم

مجلس التحرير
مستشار
مجلس التحرير
انسى الحاج

مجلس التحرير
محليات ابراهيم الامين
نقابة وائل بيار ابي صعب
عربيات ودوليات ايلي شلموب

www.al-akhhbar.com 5963/113 ص.ب
مكتبة الشهاب 06/427713
مكتبة الشام: 08/540200
مكتبة الجنوب: 07/767010
التوزيع شركة الواصل:
15 - 666314 (01) - 828381 (03)

رئيس مجلس الإدارة ابراهيم الامين
المدير العام هلا جاني
المدير المالي علي بدير
الاعلانات شركة Tree Ad
03/252224 - 01/611115

الخبّار
تأسست عام 1953
تصدر عن شركة «أخبار بيروت»
رياضة علي صفا
فضاء وعهد عمر نشابة
اقتصاد محمد زيبه